

زار بيت عذران والتقى رئيس وأعضاء القافلة الشعبية لأبناء بني مطر .. رئيس الوزراء

الإشادة بالنجاحات التي يحققها رجال القوات المسلحة والأمن في تصديهم لعناصر التخريب

الإطلاع على أرض المنطقة الصناعية المخصصة للصناعات الخفيفة



المبادرات الشعبية تجسد قوة التلاحم بين أبناء الوطن وإدانتهم للأعمال الإرهابية

الصناعة/سيبا

اطلع رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور خلال زيارته أمس لمنطقة بيت عذران على الأرض الخاصة بالمنطقة الصناعية المخصصة للصناعات الخفيفة غير الملوثة للبيئة. واستمع الدكتور مجور ومعه وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل إلى شرح من محافظ صنعاء نعمان دويد حول الخطوات التي أنجزتها المحافظة بشأن تهيئة الموقع العام للمنطقة الصناعية لاستقبال الاستثمارات الصناعية الخفيفة والدوائية منها على وجه الخصوص .. مؤكدا حرص المحافظة على تعزيز مختلف المقومات اللازمة لنجاح المنطقة الصناعية وبلوغ الأهداف المخططة من إقامتها.



وكان رئيس مجلس الوزراء قد اطلع أثناء زيارته أمس لشركة سبأ فارما الدوائية على النشاط التصنيعي الدوائي للشركة والأصناف المختلفة التي تنتجها. وأوضح رئيس مجلس إدارة الشركة الدكتور احسان حسين الرباعي أن إجمالي الأصناف الدوائية التي تنتجها الشركة تصل إلى 160 صنفاً تعطي معظم أدوية القلب والملازيم والجهاز الهضمي والعصبى .. مشيراً إلى أن الشركة وفي ضوء حصولها على شهادة الجودة العالمية الأيزو شهادة التصنيع الدوائي الجيد تقوم بتصدير منتجاتها إلى أكثر من عشرين دولة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا .. لافتاً إلى أن عدد الكادر الطبي والصيدلي والفني العامل في الشركة يبلغ 450 عاملاً وعاملة .. مبيناً مجمل العمليات المرتبطة بتحضير الأدوية وتصنيعها من قبل الشركة والوسائل والمختبرات المتطورة المستخدمة في هذه العملية والمطابقة لأحدث مواصفات صناعة الدواء في العالم. إلى ذلك التقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور على هامش زيارته لمديرية بني مطر محافظة صنعاء رئيس وأعضاء القافلة الشعبية لإبناء المديرية والتي تحمل مواد غذائية وإيوائية لاخوانهم

اختتم مناقشاته لموضوع المديونية الخارجية .. مجلس الشورى:

التركيز على المشاريع الاستثمارية المحققة لأهداف التنمية

وضع تصورات ملائمة للتقليل من الاعتماد على القروض وعلى الموارد غير المتجددة

الصناعة/سيبا

اختتم مجلس الشورى اجتماعه الأول من دورة انعقاده السنوية الثانية للعام الجاري 2009 والذي خصصه لمناقشة موضوع المديونية والمساعدات والمنح الخارجية وذلك في الجلسة الثانية التي عقدها أمس برئاسة رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبدالغني. وفي جلسة أمس أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة في ضوء التقرير المقدم من اللجنة المالية التابعة للمجلس والتي كانت قد أعدته حول الموضوع.



عاماً وفترة سماح تصل إلى عشر سنوات، وإعفاء من الفوائد ورسوم خدمة تقل عن 1 بالمائة. وأضاف إن مديونية اليمن منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر من أفضل النسب مقارنة مع بعض الدول، وقد حصلت اليمن على درجة تصنيف دولي تصل إلى 10 على 10 فيما يخص عملية السداد ودفقة المعلومات والبيانات، وتأخذ علامات كبيرة تصل إلى 10 على 10 في مؤشرات الدين العام. من جانبه أوضح وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بأن هناك جهات مميزة هذا العام سجلت تطوراً في القدرة الاستيعابية للقروض أهمها قطاع شبكة الأمان الاجتماعي، وأن الوزارة أعدت مصفوفة بالإجراءات التنفيذية فيما يخص السحب

وتوضيحات على ما جاء في تقرير اللجنة المختصة، وفي مناقشات أعضاء المجلس. وفي هذا السياق، شدد وزير شئون مجلسي النواب والشورى على الأهمية التي توليها الحكومة للتوصيات التي تصدر عن مجلس الشورى، وأعدت بإعتقاد آليات فاعلة لضمان تطبيق تلك التوصيات. من جانبه أكد محافظ البنك المركزي أن هناك تنسيقاً بين البنك ووزارتي المالية والتخطيط، بشأن إدارة القروض العامة. مشيراً إلى أن القروض الخارجية تخصص للإنفاق في الجانب الاستثماري وليس في الإنفاق الجاري، وأن الحكومة لا تقترض مطلقاً بالفوائد التجارية. وقال « يتم التركيز في الاقتراض على المؤسسات الدولية التي تقدم مزايا تشمل فترات سداد طويلة تصل إلى أربعين

والمياه، والزراعة وغيرها من القطاعات التي تقع عليها مسؤولية إنجاز تلك المشاريع والاستفادة من القروض المخصصة لها. وكان التقرير قد لاحظ وجود قصور في استيعاب القروض في المشاريع التي تشرف عليها تلك القطاعات، ما يستدعي اتخاذ تدابير فاعلة، لتحسين مستوى استيعاب القروض بما يقلل من كلفة تلك القروض ويعظم من عائداتها الاقتصادية والتنموية. ودعت مناقشات الأعضاء إلى ضرورة أن تتبنى الجهات المعنية بإدارة القروض العامة آلية فاعلة لإدارة هذه القروض وبما يحقق أولويات تسهيل إجراءات السحب من هذه القروض، ويسرع من عمليات تنفيذ المشاريع، خصوصاً وأن التمويل الذي نتجته هذه القروض يتعلق بالجانب الاستثماري،

وتركزت مناقشات الأعضاء حول قضية استيعاب القروض من قبل الجهات التي تشرف على المشاريع الممولة من القروض الخارجية، حيث أقرت المناقشات أهمية القروض باعتبارها عملية اقتصادية مستمرة وآلية من آليات التمويل التي تلجأ إليها الدول، لكن المناقشات شددت على أهمية توكي العوائد الاقتصادية للقروض. ودعت في هذا السياق إلى أهمية التركيز على المشاريع الاستثمارية المحققة لأهداف التنمية، والتسريع في إنجاز المشاريع، وتحسين آلية السحب للإيفاء بمتطلبات تمويل المشاريع من القروض الخارجية التي خصصت لها. وأنصرفت مناقشات الأعضاء إلى الملاحظات التي سجلها التقرير على نماذج من المشاريع التابعة لقطاعات الكهرباء